المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق — جامعة المنصورة

فى الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩

بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

ورقة عمل بعنوان

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى

"نظرة عامة"

إعداد

م.م/إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد

المدرس المساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقـــدمـــة

شهد القرن العشرون العديد من الازمات الاقتصادية ، أهمها أزمة الكـساد الكبير في الثلاثينات وازمة انهيار بريتون وودز والأزمة الأسيوية في التسعينات ، وأخيراً الأزمة المالية الحالية والتى دعمتها الأحداث التى تعرضت لها الولايـات المتحدة الأمريكية.

وتعود أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة الى عام ٢٠٠٦ ونـشوب مـا سمي "بأزمة القروض عالية المخاطر" والتى أدخلت القطاع المصرفي الأمريكـي في دوامة الخسائر والإضطرابات وذهبت ضحيتها مئات الآلاف مـن المـواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض عالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المتخصصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود ومتجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر.

بيد أن الأزمة المالية قد بدأت مع إعلان بنك "ليمان براذرز رابـع" أكبـر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية عن إفلاسها الوقائي ، وأثـرت مـن الاقتصاد الأمريكي وامتدت آثارها إلى الاقتصاد الأوربي والياباني ، وبدأت آثارها السلبية تنعكس على جميع بلاد العالم

ويُعتقد ان الأزمة التى بدأت مالية وتحولت إلى اقتصادية قد يدخل الاقتصاد العالمي في ركود كبير وربما يستمر حتى النصف الثاني من العـام ٢٠٠٩ تبعـاً لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولى ، وذلك على عكس آراء تؤكد علـى أن الأزمة المالية قد تقود ركوداً ربما يستمر لفترات طويلة وهذا ما ستسفر عنـه الأحداث في الفترة المُقبلة.

وبإعتبار أن الاقتصاد المصري يعتمد اعتماداً رئيسياً على الخارج تصديراً واستيراداً ، كما أن مصادر العملة الاجنبية في مصر تعتمد على قطاعات السياحة

ورسوم قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج فإنه سيتأثر بلا شك بتداعيات هذه الأزمة.

وعلى هذا النحو ، فإننا سنعرض في هذه الورقة لآثار الأزمة المالية العالمية World Financial Crisis على الاقتصاد المصرى في ثلاثة فصول :- نعرض في أولها لماهية الأزمة المالية العالمية ثم ننتقل بعد ذلك لتبيان آثار الأزمة الحالية على الاقتصاد العالمي في فصل ثاني. وأخيراً نعرج إلى دراسة انعكاسات الأزمة المالية على مصر.

* أهمية الموضوع:-

تعتبر الأزمة المالية العالمية الحالية من أكثر الموضوعات المثارة على الساحة الدولية والإقليمية الآن ، إذ منذ بداية حدوث الأزمة المالية التى بدأت بإنهيار مؤسسة "ليمان برازرز" فى الولايات المتحدة الأمريكية رابع أكبر مؤسسة مالية فى العالم ، وما تبع ذلك من إنهيارات متتالية على صعيد القطاعات المالية للدول وغيرها من القطاعات الاقتصادية لا سيما قطاع التأمين والسيارات وتزايد معدلات البطالة بشكل غير مسبوق اللهم إلا فى الأزمة المالية التى حدثت فى الثلاثينات من القرن المنصرم ، سارعت الدول إلى تبنى خطط إنقاذ لإقتصاداتها من أجل تجنب حدوث ركود قد يستمر لفترات طويلة.

ولما كان الإقتصاد المصرى جزء من النظام الإقتصادى العالمى ، فإنه سيتأثر بالقطع بتداعيات هذه الأزمة ، وما يمكن أن تفعله فى خطط الدولة الرامية إلى زيادة معدل النمو الإقتصادى.

من هنا جاءت أهمية هذه الورقة بقصد إلقاء الضوء على ما يمكن أن تحدثه الأزمة فى الإقتصاد المصرى من تأثيرات اقتصادية ، ولإيمان الباحث بضرورة التخطيط الجيد والمتقن ، واتخاذ القرارات الأفضل لتقليل والحد من آثار هذه الأزمة.

* نطاق البحث:-

يتعلق الإطار الذى يدور حوله البحث بإلقاء النظر على أهم ما يمكـــن أن تحدثـــه الأزمة المالية الحالية من آثار على الإقتصاد العالمى بصفة عامـــة ، والإقتـــصاد المصرى بصفة خاصة ، وذلك من خلال التعرض لماهية الأزمة الحالية وكيـــف حدثت مروراً بتأثيرها على النظام المالى العالمى والمصرى مستعينين فـــى ذلـــك بالأسلوب التحليلى الإقتصادى بدراسة الواقع العالمى ومدى إنعكاسه على مـــصر بالإضافة إلى الإعتماد على أهم ما جاء من دراسات فى هذا الموضـــوع ومـــدى تطبيقه على مصر من عدمه.

خطـــة البحث

مقـــــدمة:

فصل أول:- ماهية الأزمة المالية العالمية.

مبحث أول:- مفهوم الأزمة المالية وتصنيفاتها.

مبحث ثانى:- مظاهر الأزمة المالية وكيف حدثت.

فصل ثاني:- آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي.

مبحث أول:- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي.

مبحث ثاني:- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.

فصل ثالث:- انعكاسات الأزمة المالية على مصر.

مبحث أول:- كيف تعاملت الحكومة مع الأزمة الاقتصادية؟

مبحث ثاني:- التوقعات بخصوص آثار الأزمة على الاقتصاد المصري.

مبحث ثالث:- الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة.

مبحث رابع:- تأثير الأزمة على الصادرات المصرية.

الفصل الأول

ماهية الأزمة المالية العالمية؟

تعتبر الأزمة المالية الحالية من أكثر الموضوعات المثـــارة حاليـــاً علـــى الساحتين العالمية والاقليمية ، ولأهميتها فإننا سنعرض لما هيتها وذلك من خـــلال مبحثين متتاليين على النحو التالي :-

المبحث الاول:- مفهوم الأزمة المالية وتصنيفاتها.

المبحث الثاني :- مظاهر الأزمة المالية وكيف حديث.

المبحث الأول.

مفهوم الأزمة المالية وتصنيفاتها

ونعرض لهُ على النحو التالي :-

المطلب الأول

مفهوم الأزمة المالية

يمكن تعريف الأزمة المالية بانها تلك التذبذبات التى تؤثر كليـــاً او جزئيـــاً على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الاصدار ، أسعار الأسهم والسندات ، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ، ومعدل الصرف. ولعل هذا الاختلاف فـــي تقـــدير الظواهر الخاصة بالإرتفاع والإنخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.([1])

([1]) د/ منير إبراهيم هندي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٧ ، ص ٥ وما بعدها.

ومن جهةٍ أخرى يعرف البعض([1]) الأزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولةٍ ما او مجموعة من الدول ، والتى من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذى ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم ، مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الانتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية عادةً ما تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لازمة ثقة Confidence Crisis في النظام المالى سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة في الداخل ، يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض ، وعندها يحدث إنخفاض إسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية ، حيث يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة ، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج([2]).

المطلب الثاني

تصنيف الأزمات المالية.([3])

تتنوع الأزمات المالية إلى أزمة نقد أجنبي ، وأزمات مصرفية ، وأزمات ديون.

([1]) د/ عرفات تقى الحسيني ، التمويل الدولى ، دار مجلادى للنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٠.

([2]) ميلود بوعبيد ، الأزمات المالية العالمية – الأزمة الآسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الجزائر ، ٢٠٠٤ ، ص ٤.

([3]) محمد لخضر بن حسين ، الأزمات الاقتصادية – فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية ، ترجمة احمين شفير ، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠ وما بعدها.

أولا:- أزمة النقد الاجنبي.

تحدث الأزمة في النقد الاجنبي أو العملة ، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها ، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطيه ، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ثانياً :- الأزمة المصرفية.

تحدث الازمات المصرفية عندما يؤدي إندفاع فعلى أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك ، أو إخفاق البنوك ، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل ، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك ، بتقديم دعم مالى واسع النطاق للبنوك ، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ، ولها آثار قاسية على النشاط الاقتصادي ، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات وذلك بسبب القيود على رأس المال والتحويل ، ولكنها أصبحت الآن اكثر شيوعاً منذ السبعينات ، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

ثالثاً :- أزمة الديون.

تحث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد ، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

أيضاً قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) ، أو دين سيادي (عام) ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته ، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل ، وإلى أزمة الصرف الأجنبي.

ويعتقد الباحث أن المدقق لأنواع الأزمات يرى أن جلها قد حدثت في التسعينات من القرن العشرون خاصةً في أزمة المكسيك والأرجنتين في القارة الأمريكية وكذا الأزمة المالية الآسيوية وأخيراً الأزمة الحالية([1]).

المبحث الثاني

مظاهر الأزمة المالية الحالية وكيف حدثت؟

لاشك أن الأزمة المالية التى يمر بها العالم الآن شانها شأن أى ظاهرة تتسم بالعديد من المظاهر ، كما أن لها أسباباً لنشوئها.

وعلى ذلك سيعرض لها الباحث على النحو التالي :-

*** مظاهر الأزمة المالية العالمية :-**

هناك العديد من المظاهر التى اتسمت بها أزمة النظام المالى العالمي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال :-

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود.

([1]) راجع د/ عبد الحكيم الشرقاوى ، العولمة المالية وامكانات التحكم ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٥ وما بعدها.

- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد لحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.
- انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل، وما يؤكد ذلك إعلان الإدارة الأمريكية في ٢٠٠٩/٣/١٢ عن تزايد عدد المطالبين بإعانة بطالة إلى مستوى قياسي ٥,٣ مليون عاطل منذ نشوء الأزمة.
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والإدخار والإستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

*** كيف حدثت الأزمة المالية؟([1])**

بدأت الأزمة المالية نتيجة لإرفاع مغالى فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض ، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التى لم تجد من يشتريها ، وتفاقمت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وكذا بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ منه ، وكذلك إلى تراجع

([1]) مصطفى الفحل ، حلقة بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، ٢٠٠٨ على الموقع التالي :-

www.ALeppoeconomics.com ،وكذلك :

- Austin Murphy , An Analysis of The Financial Crisis of 2008: Causes and Solutions , School of Business Administration , Oakland University , 2008 , P.P 19-20.

القدرة الشرائية لمشترين العقارات وهو ما أدى من ناحية اخرى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المثيلة.

و كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأمريكي بشدة في هذه الحالة ، ولكن نتيجة للأوراق التى باعتها البنوك إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى (توريق الديون) وهى الديون المدعومة بالرهون العقارية والتى بدأت تتحول إلى (الرهون عالية المخاطر) بدأ المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذرا في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترون لها.

وقد أدى ذلك إلى شبه تجميد في توافر الائتمان في جميع أنحاء العالم ، ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي:

١- أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توافر ما يعرف بالأموال الرخيصة:

(انخفض سعر الفائدة حتى وصل الى ١% في عام ٢٠٠٣م وهو ما أدى إلى رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية ، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع أسعار العقارات في الولايات المتحدة.

هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية ، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

٢- الرهون العقارية الأقل جودة Subprime:

وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشترى عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار ، حين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد ، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة ، لأنها رهونات من الدرجة الثانية ، أى أنها أكثر خطورة

في حال انخفاض ثمن العقار ، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القـروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

٣-الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization:

وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة وأنه يمكن تحويـل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقهـا توليـد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

البنوك لم تكتف بالتوسع في القـروض الأقـل جـودة ، بـل اسـتخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالى للتوسع في الإقراض .. وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ، لإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية (لإصـدرار أوراق ماليـة جديـدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه العقارات بل استخدام هذه القروض كرهن على قروض اخرى.

٤-نقص او انعدام الرقابة او الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة:

حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية او الرقابة على الهيئات المالية التى تصدر شهادات الجدارة الائتمانية كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الـدول التـى تمر بها من قبل ، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنـوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول فـي سـوق القـروض العقارية الأمريكي ، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

وهذا ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقاريـة السيئة تنتشر حول العالم وتقود الى إنكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية ، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكـي على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات ، كمـا ورد فـي

خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من ١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألــف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

الفصل الثاني

آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.

نؤكد على أن الأزمة المالية ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمى وهو مــا يظهر جلياً الآن من خلال ما نقرأه ونسمعهُ من إعلان الدول عن حدوث ركود في اقتصاداتها وكذا إعلان الشركات عن تقليص انتاجها وتسريح عمالها ... إلخ.

لأجل هذا سنعرض لهذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :-

المبحث الأول :- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي.

المبحث الثاني :- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول

تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

جاء اختيارنا هنا لبحث آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي لكونه الاقتصاد الأقوى عالمياً والأكثر تأثيراً ، إذ بتــأثره تتــأثر جــل اقتصادات الدول المتقدمة منها والنامية.

وتشير الآراء إلى حدوث إختلافات بين المؤسسات الاقتصادية حول كــون الأسواء في الأزمة قد مضى او ان الأسوأ فيها لم ياتٍ بعد.

و على أية حال يمكن الإشارة إلى أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي على النحو التالي:.([1])

زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي ، الذى يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجارى ، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلى للولايات المتحدة على النحو التالي -([2])

* **تفاقم العجز في الميزانية** ، والذى وصل لأقصاه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨م ، حيث أصبح يمثل حوالى ٩,٢% من الناتج الإجمالي مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام ٢٠٠٨م من حوالي ١٥٥ مليار دولار لحوالي ٢٥٨ مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الاقتصاد مقابل ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧م.

* **ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى ٣٦ تريليون دولار** (حسب إحصاءات وزارة الخزانة الامريكية) ، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالى ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالى ، هذا إلى جانب إرتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل الى ٦٠٢٧ تريليون دولار ، منها حوالى ٢٠٩ تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري ، وحوالي ٤٠١٨م تريليون دولار على الشركات.

* **تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الامريكي منذ شهر يناير ٢٠٠٨م** ، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفاً في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الاولية والطاقة.

* **ارتفاع معدلات التضخم التى تجاوزت ٥,٤%** ، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة الى ١٠٥% وفقدان اكثر من ٣ مليون شخص لوظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠

([1]) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرف السعودية ، ١١ شوال ١٤٢٩ ، ١٠ اكتوبر ٢٠٠٨م ، ص ٤ وما بعدها.

([2]) حسين عبد المطلب الأسرج ، تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٦ وما بعدها.

وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو ٢٠٠٨م اكثر من نصف مليون شخص وقد إرتفع هذا العدد إلى أكثر من ٥,٣ مليون عاطل في ٢٠٠٩/٣/١٢ .الحكومة الأمريكية.

* **انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى ادنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢م** نتيجة تخوف المستثمرين ، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ، ومؤشر الطلب على الاستهلاك الى أدنى قيمة لهما منذ أكتوبر ٢٠٠١م ، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

* **تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الامريكية بحوالي ٥٠%** لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافياً فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجارى الأمريكي ، الذى بلغ حوالى ٦٠ مليار دولار.

* **تراجعت عمليات بناء المساكن بنسبة ٦٠٠% لتصل إلى ٦٥٠١ مليون** وحدة سنوياً ، مقارنة بالمعدل السنوى المسجل وهو ٧١٠١ مليون وحدة ، كما تراجع عدد تصاريح البناء الى ٩٧٨ ألف وحدة مقابل ٦١٠١ مليون وحدة. وتراجعت أسعار المساكن بحوالى ١٠٥ مع وجود توقعات بتراجعها بنسبة ١٠% أخرى بنهاية عام ٢٠٠٨م.

* **الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى** في العالم ، حيث وصل الدولار إلى مستوى ١٠٠ ين ياباني وهو ادنى سعر له منذ التسعينات ، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو. وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد او الدول.

* **تراجع أرباح البنوك الامريكية** ، وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التى لم تتمكن من تحصيلها ، وتوالى إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك ، بسبب القروض العقارية الرديئة ، وحدوث عمليات بيع

واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جداً ، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير وذلك أثناء الأزمة ([1]).

* **زيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية** ، ذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار ، حيث بلغت هذه المشتريات حوالى ٤١٤ مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨م ، وذلك بنسبة زيادة حوالى ٩٠% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٦م.

المبحث الثاني

تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي([2])

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقارى لن تنجو منها أى دولة من دول العالم ، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوته .

وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمى بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨م ، بشكل يؤكد ان العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

* تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي حيث ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد

(1) Davids. And Victoria I. , Bank Lending During The Financial crisis of 2008, National Bureau of Economic Research (NBER) , 2008 , PP 1-3.

([2]) انظر مقال بعنوان الأزمة المالية العالمية ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، ١٦/١٠/٢٠٠٨م، متاح على الموقع التالى:-

http: // WWW. dpmio. Com / Ar / PDF / Lo81014.pdf

القصير ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الاولى منذ عام ١٩٨٢م. أيضاً أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الاولية ، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات.

* ووفقا لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي ، فان الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوى – الذي قادته البلدان النامية – إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢٠٥ في المائة في عام ٢٠٠٨م و ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧م ، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.([1])

* تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض ، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم ، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

* أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق العالمية ، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار ، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر ، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى ، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات ، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

([1]) لمزيد من التفصيل راجع الموقع التالي :-
http://www.worldbank.org/gep2009

* أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي ٢٥بنك) لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها ، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧م ، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين ، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العام.

* وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم ، ففي دول الاتحاد الأوربي ، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات ، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوربا.

* من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوربية إشارات تحذير من تأثير الأزمة الأمريكية عليها ، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.

* أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً ، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح ، وذلك لان الصين تصدر حوالي ٢١% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي ، وعدم استقرار أسواق الأسهم ، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند ٥٠٠% ، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار ، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل ١٠٣%.

الفصل الثالث

إنعكاس الأزمة المالية على مصر.

لما كانت مصر تعتمد على اقتصاد السوق ، فإنها بلا شك لم تكن بعيدة عن الأزمة المالية Financial Crisis وتداعياتها. إذا ان سوق المال المصرى ، كغيره في كثير من دول العالم ، تأثر بالانخفاض الحاصل في البورصات العالمية، وهو ما أكده بالفعل أحوال الشركات المسجلة في البورضة المصرية.

أضف إلى ذلك تراجع قيمة أسهم الشركات عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة المالية. وجاء تفسير ذلك من قبل بعض الجهات الرسمية بأن التراجعات في البورصة المصرية جاءت نتيجة لجوء عدد من المستمرين الأجانب إلى ما يوصف بتسييل المحافظ في السوق المصرية والعربية عموماً ، حتى شهدت جميع البورصات تقريباً ، عمليات بيع مكثفة من المستثمرين الأجانب ، أدت إلى تراجع حاد ، أثر بدوره على المستثمرين المحليين ، الذين نزعوا من عمليات البيع التى قام بها الأجانب ، فأقدموا على عمليات خفية غير محسوبة.

بيد أن بعض الخبراء أكدوا على أن الفترة القادمة ستشهد تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي في مصر ، بعد أن كان قد شهد اتفاعاً تدريجياً في السنوات القليلة الماضية تخطي حاجز الـ ٧% خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧. بالإضافة لتعثر تمويل بعض المشروعات نتيجة تراجع المساعدات والمنح الخارجية ، وانخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر.([1])

ولكن كيف تعاملت الحكومة مع الأزمة الاقتصادية؟ وهل التوقعات بخصوصها مطمئنة أم غير ذلك؟ وهل اتخذت الحكومة إجراءات لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري؟ وهل كان للأزمة تأثير على الصادرات المصرية

هذا سنعرضه بعون الله وتوفيقه في النقاط التالية:-

([1]) حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص ١٠ وما بعدها.

المبحث الاول :- كيف تعاملت الحكومة مع الأزمة الاقتصادية؟

المبحث الثاني :- التوقعات بخصوص آثار الأزمة على الاقتصاد المصري.

المبحث الثالث:- الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة المالية.

المبحث الرابع :- تأثير الأزمة على الصادرات المصرية.

المبحث الأول

كيف تعاملت الحكومة مع الأزمة الاقتصادية؟([1])

أكدت الحكومة على أن التعامل مع الأزمة الاقتصادية لا بد أن يتم على ثلاث مستويات:-

أولها: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التى يمكن أن تحقق نتائج إيجابية وتحد من تأثيرات الأزمة.

وثانيها: رصد المدى المتوسط والطويل الذى عليه يتأثر سلبا او ايجابا.

وثالثا: الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التى تلى الأزمة مباشرة والتى ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة ، حيث أنه في تقدير مصر أن مدى استعداد أى دولة او أى اقتصاد للاستفادة من

([1]) علاء حسب الله ، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى ، مقال متاح على الموقع التالى:-

http:// WWW. Moheet. Com

هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة على زيادة فرص العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد حددت خمسة محاور للتحرك السريع بهدف تعويض النقص (الانخفاض) المتوقع في معدل النمو الناجم عن المعاملات الخارجية من خلال اجراءات تحقق مزيدا من النشاط الاقتصادي الداخلي :([1])

المحور الاول: الاعتماد الاضافي الذى تم تخصيصة – كما سيأتي بيانه – أهمية تحقيق سرعة استيعاب هذا الإنفاق ، وإختيار المجالات التى تحرك الاقتصاد بصورة سريعة في مجالات كثيفة العمالة وإستهداف المجالات التى لها تأثير واسع في الاقتصاد. مثل البنية التحتية والخدمات الأساسية والتركيز على الإنفاق في المحافظات والتى تصل الى ٨٠٠ مليون جنيه واستعداد الحكومة لضخ المزيد عندما يتم الانتهاء من صرف الاعتمادات الموجهة.

المحور الثاني: أهمية إستخدام مصادر التمويل المحلية المتاحة ومتواجدة على شكل سيولة في القطاع البنكي والبريد على أساس اقتصادي وحث الجهات التمويلية على الاستخدام السريع والمناسب في مشروعات ذات عائد اقتصادي واضح ، وأهمية قيام الحكومة بتوفير عرض لمشروعات كبرى ذات جدوى اقتصادية والضمانات اللازمة من جهة الحكومة لمؤسسات التمويل لتشجيعها على هذا التوجه.

المحور الثالث: أهمية تطوير البرنامج الإجتماعي للحكومة بما يتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة التى من المتوقع أن تظهر في مجال البطالة.

المحور الرابع: التعجيل بتنفيذ برنامج تنمية التجارة الداخلية خاصة فيما يتعلق بإنشاء مناطق التوازي والمناطق الوجستية في المدن والقرى.

([1]) محمد أبو الفضل ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ متاح على الموقع التالى:-

http:// acpss. Ahram. Org.eg/ 2008/10/26/cairo. htm

المحور الخامس: هو الاستمرار في إستهداف الإستثمارات الجارية خاصة الاستثمارات العربية من خلال توفير المشروعات ذات الجدوى الواضحة والعائد المتميز في الاقتصاد العيني الذى يحقق جذب الاستثمارات في الوقت الحالي في ضوء ما يشعر به المستثمر من قلق من المشروعات ذات المخاطرة العالية.

المبحث الثاني

التوقعات بخصوص آثار الأزمة على الاقتصاد المصري.

أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوى وقادر على تحمل الأزمات ، فيمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية والذي استلهم خطوطه العريضة بل وبرامجه التفصيلية من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية.

وقد أكد الدكتور أحمد نظيف في بيان الحكومة الذي ألقاه يوم الاثنين ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ أمام مجلس الشعب حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر– أن الحكومة لديها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر وهذه الحزمة تحتوي على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الإستثمار أو دعم الصناعة والصادرات ، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية. وأشار الى أن تباطؤ النمو ووصوله في بعض الدول إلى الصفر او ما دون الصفر سيؤدي إلى تأثيرات على الإقتصاد المصرى تتمثل في الآتي:

* نقص الصادرات إلى الخارج.
* نقص الإستثمارات الواردة من الخارج.
* نقص دخل قناة السويس.
* نقص دخل وإيرادات السياحة.

* نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلي.

وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى يتمثل في التبادل التجارى فنحو ٣٢% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الامريكية ، ٣٢,٥ % من الواردات تأتي من أمريكا والإتحاد الأوربي ، وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوربا.

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالي الحالى ، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية ، كما يلي:-

١- من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو ٢,٢ مليار دولار ، ففي ظل الإنكماش العالمي سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلى للدول التى يتم تصدير المنتج المصرى اليها ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير ، ونظرا لإنخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافظ العاملين وبالتالي إنخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدي إلى الركود في الأسواق.

٢-يتوقع انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار حيث إنخفضت أسعار البترول من ١٤٧ دولار للبرميل الى ٥٣ دولار للبرميل.

٣-انخفاض تحويلات العالمين المصريين بالخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار.

٤-انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الإقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات – الأثاث – الصناعات الغذائية – الصناعات الحرفية ... ألخ).

٥-انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية).

وبالنسبة للأثر الايجابي على الميزان التجارى فمن المتوقع إنخفاض قيمة الواردات بنحو ٤ مليارات دولار (إنخفاض حجم وأسعار السلع المستورده) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصرى والذى انخفضت قيمته أمام الدولار من ٥٣٠ قرشا إلى ٥٥٠ قرشا.

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة وستزداد النفقات العامة على الرغم من توقع إنخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول – أسعار المواد الغذائية) ويتم ضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة.([1])

المبحث الثالث

الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصرى.

وتتمثل حزمة البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر فيما يلي:- ([2])

أولا: زيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه خلال الستة شهور القادمة في مجالات الاستثمار العامة ودعم الانشطة الاقتصادية ، وسيترتب على ضخ هذ المبالغ تنفيذ مشروعات عاجلة تشغل الكثير من العمالة وتضخ الملايين من الجنيهات كأجور مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الانتاج ودفع عجلة الاقتصاد المصرى إلى الأمام.

وتشمل أوجه الانفاق العام ما يأتي:

١- إنفاق نحو ١٠,٥ مليار جنيه لزيادة الاستثمارات العامة في العديد من المجالات والمشروعات موزعة على النحو التالى:

([1]) http://www.idbe_egypt.com/doc/financialcrisisandegypt.doc

([2]) راجع البيان في :
http://www.ndp.org.eg/ar/news/viewnewsDetails.aspx?newsID=4513

أ- ٧,٢ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

ب- مليار جنيه لمشروعات الطرق والكباري.

ج- ٦٠٠ مليون جنيه لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية وتطوير البنية التحتية لميناء شرق بورسعيد وزيادة الطاقة الإستيعابية لموانئ البحر الأحمر.

د- ٩٠٠ مليون جنيه لبناء الوحدات الصحية الأساسية وبناء المدارس وتطوير نظام صرف السلع والخدمات ورفع كفاءة أجهزة الإطفاء.

هـ- ٨٠٠ ملبون جنيه لمشروعات التنمية المحلية بالمحافظات.

١- تخصيص ٢,٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية موزعة كما يلي:

أ- ٢,٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

ب- ٦٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية.

ثانيا: إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو (١,٥ – ١,٧مليار جنيه) مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج ويشجع على الاستثمار والتشغيل.

ثالثا: سيتم تحمل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن الإستثمارات التى تنشأ فى الـ ١٢ شهراً القادمة.

رابعا: سيتم العمل على تنفيذ إستثمارات في حدود ١٥ مليار جنيه أخرى في مشروعات بنظام المشاركة العامة الخاصة (حيث سيتم التوقيع قريبا على عدد من المشروعات العامة التى ستقام باستثمارات من القطاع الخاص بقيمة ١٥ مليار جنيه ، منها مشروع بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة – ومستشفيات – ومحطات تنقية مياه – ومحطات معالجة الصرف الصحي).

خامسا: نستهدف الاستمرار في جذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنويا.

سادسا: توفير فرص استثمارية حقيقة في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها:-

١- في قطاع البترول توجد مشروعات تكرير وبتروكيماويات وبحث وتنقيب ومشروعات غاز يصل إجمالي إستثماراتها إلى ٥٨ مليار دولار.

٢- في قطاع الموارد والرى توجد مشروعات في توشكى وشمال سيناء (ترعة السلام) ومشروعات استغلال حدائق نجع حمادى والقناطر الخيرية واسنا بتكلفة إستثمارية تصل إلى ١٠ مليارات جنيه.

٣- وهناك مشروعات في قطاع الطيران المدني تصل إستثماراتها إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار.

٤- وفي قطاعات البنية الأساسية هناك مشروعات الطرق الحرة وتطوير المواني ومشروعات النقل النهرى ومشروعات السكة الحديد ومترو الانفاق بما يزيد على ٣٠ مليار جنيه.

٥- وفي مجال السياحة هناك مشروعات لزيادة الطاقة الفندقية باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

٦- وفي مجال التنمية العمرانية والإسكان هناك ٩ مشروعات عملاقة لبناء آلاف الوحدات السكنية وإنشاء ٤ مدن مليونية جديدة ومناطق خدمية وترفيهية وتجارية ومدينة خيول عربية ومدينة طبية عالمية بتكلفة إستثمارية إجمالية ٩٠ مليار جنيه.

٧- وفي مجال الزراعة هناك مشروعات لتخصيص مساحات من الأراضي في حدود ٥ آلاف فدان لكل مستثمر لإنشاء مشروعات تصنيع زراعي بإعتبارها مشروعات كثيفة العمالة.

٨- وفي مجال التجارة الداخلية هناك مشروع عملاق لإنشاء مناطق لوجيستية لخدمات التجارة الداخلية وأسواق تجارية على مستوى كبير تتيح الآلاف من فرص العمل.

٩- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات توجد مشروعات تتجاوز قيمتها ١٠ مليارات دولار.

سابعا: تفعيل دور مكاتب الاستثمار بالمحافظات وتفعيل قدرتها على الترويج للإستثمار وإصدار وتراخيص تأسيس الشركات وتطبيق نظام الشباك الواحد.

ثامنا: حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقات خاصة في القطاعات كثيفة الإستخدام للعمالة كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاعات الخدمات.

تاسعا: تفويض مجالس لإدرارات المناطق الصناعية بالمحافظات في إصدار الموافقة الصناعية ومنح تراخيص التشغيل والسجل الصناعي في المحافظات .. مع التأكيد على الآتي:

١- تجديد السجل الصناعي لمدة ٦ أشهر في نفس اليوم وإصداره لمدة ٥ سنوات فور استكماله.

٢- منح موافقة في يوم واحد لجميع المشروعات الصناعية الجديدة غير كثيفة الاستخدام للطاقة من هيئة التنمية الصناعية.

عاشرا: تحقيق التوازن والإستقرار في أسعار الطاقة لأغراض الصناعة .. وفي هذا الإطار ستم تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لجميع المصانع حتى نهاية العام المقبل وجدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء للمشروعات الجديدة على ٣ سنوات.

حادى عشر: دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية من خلال:

١- تخفيض ٥٠ % من تكلفة مشاركة الشركات في كافة الخدمات التى يقدمها مركز تحديث الصناعة من برامج دعم فني وتدريب ومشاركة في المعارض وذلك إعتبارا من أول الشهر الجاري.

٢- زيادة نسبة المساندة المالية لجميع القطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة ٥٠% وتسرى هذه الزيادة على الصادرات إعتباراً من أول الشهر الجارى .. فضلا عن ضمان الصادرات بنسبة ٥٠% من صندوق دعم مخاطر الصادرات.

ثاني عشر: توفير الأراضي اللازمة لأغراض النشاط الاقتصادي الانتاجي ومشروعات البنية الأساسية.

ثالث عشر: تخصيص نحو ٥٠٠ ألف فدان للإستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي.

رابع عشر: التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج وتحقيقا للتنويع في محافظ الجهاز المصرفي والعمل على استغلال الفائض الكبير في السيولة (٤٩% من إجمالي الودائع) فى تمويل مشروعات إنتاجية.

خامس عشر: دفع نشاط التمويل العقاري لتمويل محدودى ومتوسطى الدخل.

سادس عشر: الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برامج إصلاح القطاع المصرفي.

سابع عشر: إستصدار حزمة من التشريعات لتحفيز النشاط الاقتصادي:

١- إصدار التعديل التشريعي الازم لتشجيع إنشاء مشروعات المشاركة العامة الخاصة (بي بي بي).

٢- مشروع قانون بتنظيم الإفلاس والصلح الواقي منه.

٣- مشروع قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

ثامن عشر: إستمرار تنشيط قطاع السياحة والحفاظ على المعدلات المالية للنمو فيه وذلك بإتخاذ الإجراءات الآتية:

أ- العمل على الحفاظ على نصيب مصر من الأسواق الكبرى عن طريق تكثيف الحملات الترويجية المشتركة مع الوكالات السياحية الكبرى.

ب- تحفيز الطيران المنخفض التكلفة.

ج- الاستمرار في دعم برنامج الطيران العرض (مرسى علم / طابا / الساحل الشمالي / أسوان).

د- التركيز على أسواق دول أوروبا الشرقية في المرحلة القادمة والدول ذات معدلات النمو المرتفعة مثل الهند والصين.

المبحث الرابع

تأثير الأزمة على الصادرات المصرية.

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلا لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الفترة المقبلة . فالأزمة المالية الحالية سوف ينتج عنها نوع من الانكماش في معدلات الطلب العالمى وسوف تصاب الأسواق بحالة من الركود سواء في دول الاتحاد الأوربي أو أمريكا أو في آسيا وهو الملاحظ الآن بالفعل (١).

(1) Hussien Abd almottaleb, Impact of The global Financial crisis on the Egyptian economy, available at: http:// econpapers.repec.org.

وعلى ذلك تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التى تبقي على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة. و كان يعتقد البعض أن الأزمة لن تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأنها لا تنافس في أسواق الدول الأوربية حيث يوجد بهذه الأسواق اشتراطات عديدة معقدة كان يصعب تنفيذها ومنها عدم السماح بدخول المنتاجات الزراعية إلا بعد إنتهاء الموسم وذلك لتصريف المنتجات المحلية ، كما كان يتم وضع اشتراطات مجحفة على المنتجات الصناعية والتى كان يواجهها مشكلة أخرى تتمثل في عدم انتظام النقل وإرتفاع تكاليفه بالإضافة إلى وجود دول أخرى أكثر قربا للدول الأوروبية كانت تستحوذ على نصيب الأسد في معدلات التصدير.

وأهم التحديات التى تواجهها الصادرات المصرية هى :

- عدم وجود قدرة إنتاجية للصناعة بما يؤهلها للمنافسة مع دول مثل الهند وتركيا وقصور قواعد البيانات الخاصة بالصناعة المصرية بالإضافة إلى نقص الوعي بهذا النظام بين المصدرين المصريين وتكثيف جهودهم على تصدير ما ينتج محليا دون النظر إلى إحتياجات المستهلك الأمريكي والفرص البديلة المتاحة أمامه وهو ما يعني عدم وجود دراسات وافية للأسواق الخارجية.
- ومن بين المخاوف إرتفاع أسعار المواد الخام للصناعة المصرية وإحتمال حدوث ركود عالمي وإنخفاض الطلب الأمريكي على السلع المستوردة وكل هذا يعني زيادة التحديات التى يواجهها المصدرون بالإضافة إلى أنه مع إنخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلى اوربا أكثر منافسة وهو يستدعي مزيد من التطوير فى جودة المنتج المصرى ووضع إستراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والإستمرار

فيها والتأقلم عليها وهو ما يستوجب ضرورة عمل بحوث ميدانية للوقوف على أنماط الاستهلاك والأذواق المختلفة.

- وللتخفيف من حدة هذه الأزمة يجب البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة منها:-

١. التوجه الى السوق الأفريقي إذ أن السوق الإفريقي هو البديل الأفضل لتفادي آثار تلك الازمة التى قد تستمر آثارها إلى سنوات قادمة. وهذا يستلزم ضرورة تذليل العقبات أمام المصدرين لأن المؤشرات تؤكد إستمرار الإنخفاض في حجم الطلب في السوقين الأوروبي والأمريكي لا سيما وأن عد سكان إفريقيا يبلغ حوالى ٨٦٠ مليون نسمة وهى قاعدة إستهلاكية كبيرة حيث بلغ وارداتها حوالى ٢٠٠ مليار دولار. وبالتالى فهى تمثل بديلا جيدا للصادرات المصرية التى تواجه ركودا واضحا خلال الفترة الحالية ، حيث تشير الأرقام إلى أن إجمالي الصادرات المصرية إلى إفريقيا لا يتعدي المليار ويرجع الإنخفاض النسبي للوجود المصرى في الأسواق الإفريقية إلى إرتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وإرتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.

٢. تعظيم الاستفادة من النظام المعمم الأمريكي للأفضليات التجارية والمعروف باسم GSP وهو نظام تطوعي أى ممنوح في الدول المتقدمة للدول النامية دون أى التزام قانوني وهو نظام غير تبادلي لا مجال فيه للمفاوضات تقدم فيه الدول النامية طلبات لإضافة بعض السلع لكن من حق الدول المتقدمة رفضها بل وسحب التفضيلات التى تمنحها لبعض الدول عند بلوغها مرحلة النضج والتقدم الاقتصادي. وتزداد أهمية هذا النظام بالنسبة للدول النامية ومصر خاصة في الفترة المقبلة في ضوء احتمال حدوث ركود عالمى ولا شك في أن هناك فائزين وخاسرين من الأزمة المالية العالمية ومصر لديها فرصة للفوز

بزيادة صادراتها للولايات المتحدة من خلال هذا النظام خاصة إذا علمنا أن نسبة الصادرات المصرية في إطار هذا النظام كانت بين ٢,٥% الى ٣% فقط من إجمالي الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧. إن الأزمة المالية العالمية ستدفع المستوردين الأمريكيين للبحث عن مصادر تنطبق عليها ميزة الإعفاء الجمركي لان المستهلك الأمريكي في وضع حرج الآن ويبحث عن الأرخص ولكن المهم أيضا جودة االسلعة وهو ما يزيد من الضغوط التنافسية. وأن من أسباب عدم تحقيق الاستفادة القصوى من النظام أنه لا يشمل أهم المنتجات ذات الأهمية التصديرية لمصر مثل الملابس والمنسوجات والأحذية وأن الفترة الزمنية المطلوب خلالها تقديم الطلبات فترة قصيرة في ظل صعوبة الحصول على البيانات خاصة في الدول النامية وصعوبة توفير الكم الهائل من البيانات التى يجب على المصدر استيفاؤها خاصة وأنها تتم بقدر كبير من التفصيل دون التأكد من أنه سيتم بالفعل الحصول على تلك المعاملة التفضيلية. إضافة إلى ذلك فإن نقص الوعي بهذا النظام بين المصدرين المصريين فهناك العديد من السلع المصرية التى تدخل الولايات المتحدة وتدفع عليها جمارك بالرغم من أنها ضمن قائمة السلع المدرجة في النظام الأمريكي المعمم للمزايا وهو ما يقلل من تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الأمريكية وكثيرا من الدول النامية استفادت بصورة أكبر من هذا النظام حيث يأتي ترتيب مصر في المرتبة ٣٢ من بين ١٣٢ دولة نامية في الإستفادة من النظام خالى هذا العام وحتى شهر أغسطس منه. ومصر تستفيد بتصدير ٣٦٤ سلعة فقط من بين ٣٤٠٠ سلعة معفاة من الجمارك يشملها النظام المعمم لأفضليات التجارية GSP وهو ما يمثل فرصا ضائعة بالنسبة لمصر.

٣. ضرورة أن تقوم وزارة التجارة بتوفير وتطوير قواعد بيانات لتقديم المساعدة للقطاع الخاص إمدادهم بالمعونات اللازمة عند إقدامهم على إقامة مشروع جديد أو عقد صفقة تبادل مع إحدى الدول.

٤. تطوير البنية الأساسية للصناعة والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة لدعم الصناعة والإهتمام ببرامج مثل برنامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيدا ، بالإضافة إلى الترويج للصادرات المصرية وتطوير الإتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم. وضرورة تذليل العقبات أمام المصدرين.

٥. رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها .. لأنها ستكون قاطرة الإقتصاد المصرى الجديدة الجاذبة للإستثمارات والمشروعات الكبيرة سواء كانت عربية أو أجنبية .. فمن الأفضل كثيراً على صاحب الشركة أو المشروع الكبير أن يجد كل ما يحتاجه من منتجات تكميلية ومغذية لمنتجاته الأصلية في البلد نفسه الذى أقام فيه مشروعه ، فهو أفضل من استيرادها من الخارج ودفع المزيد من التكاليف. خاصة وأن جميع الشركات والمصانع الكبرى تلجأ للمنشآت الصغيرة لتصنيع بعض قطع الغيار التى تدخل في ٦٠% من الصناعات الكبيرة. ويمكن أن تكون أنشطة هذا القطاع حصان الرهان الرابح للإقتصاد المصرى ، ولذلك فإنه يجب الإسراع إصدار القواعد المحاسبية الخاصة بهذه المشروعات ، ومنحها المزيد من التسهيلات والإعفاءات والحوافز. وخاصة أن ٤٠% من هذه المشروعات غير مسجلة ولا تملك سجلات أو مستندات.

خـــاتمـــــة

عرضنا من خلال هذه الورقة لمدى تأثير الأزمة المالية العالمية علـــى الاقتـــصاد المصرى ، وأكدنا على أن الإقتصاد المصرى كغيره من الإقتـــصادات لابـــد وأن تنعكس عليه آثار الأزمة. غير أننا وإن كنا سنتأثر بالأزمة إلا أنني أعتقد أن مثل هذه الآثار ستكون أقوى على اقتصادنا الوطني. ويرجع ذلك إلى أن مصر ليـــست دولة صناعية بمعنى الكلمة وإنتاجنا ليس كإنتاج الدول الأخرى التى تعتمد علـــى صناعاتها كمصدر رئيسي للعملة الاجنبية. وهنا نشير إلـــى أن مـــصادر العملـــة الاجنبية في مصر تأتى من إيرادات قناة السويس ، والإيرادات الناتجة عن قطـــاع السياحة ، إضافة إلى تحويلات العاملين المصريين بالخـــارج ، وتـــصدير الغـــاز الطبيعي وبعض المنتجات. والملاحظ أن حل هذه القطاعات قـــد تـــأثرت تـــأثراً ملحوظاً بالأزمة المالية. إذ تشير التقارير الحكومية إلى تراجـــع إيـــرادات قنـــاة السويس نتيجة لتراجع أعداد السفن العابرة للقناة لنقص الطلب على السلع وتراجع إنتاج المصانع ، أيضاً شهد قطاع السياحة تراجعاً حاداً في أعداد السائحين القادمين إلى مصر ، وإلغاء آلاف الرحلات لتأثرهم بالأزمة ، وليس أدل على ذلـــك مـــن تصريح الرئيس الأمريكي السابق- جورج بوش من أن الأزمة المالية أثرت على الامريكيين في أموالهم وممتلكاتهم. ولنقص الطلب على السلع والخدمات فقد تخلت العديد من المصانع والشركات على أعداد كبيرة من العمالة لديها وهو ما ســـيؤثر بلا شك على تحويلات العاملين المصريين بالخارج. وأخيراً فقد شـــهدت أســـعار البترول تراجعاً حاداً في أسعارها وصل إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميـــل لحظـــة كتابة هذه الورقة ٢٠٠٩/٣/٦ وهو ما يشكل تراجعاً في مصدر للعملـــة الاجنبيـــة كانت تعتمد عليه الحكومة في تمويل المشروعات والإستثمارات. وفى هذا السياق لا اجد أفضل من مقولة صندوق النقد الدولي قديماً بأن على الحكومة المصرية أن تسعى إلى البحث عن مصادر بديلة للعملة الأجنبية غير المصادر سالف ذكرهـــا لأن هذه المصادر هشة ربما تتأثر بأى تغيرات في أسعارها أو أزمات. ولا شـــك أن ما يحدث الآن يثبت صدق هذه المقولة.

لما سبق فقد عرضنا لهذه الورقة في ثلاثة فصول تطرقنا في الفصل الأول لما هية الأزمة المالية العالمية من خلال تبيان مفهومها وأنواع الأزمات وكذا عرضنا لمظاهر الأزمة وكيف حدثت. ثم انتقلنا بعد ذلك لعرض التداعيات على الاقتصاد العالمي من خلال عرض لهذه التداعيات على الاقتصاد الامريكي من ناحية ، والاقتصاد العالمى من ناحيةٍ اخرى.

وأخيراً أوضحنا بإيجاز لمدى تأثير هذه الازمة على الاقتصاد المصرى من خلال الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة لكيفية تعاملها مع الأزمة وكذا تأثيرها على الصادرات المصرية.

ومن خلال هذه الورقة توصلنا لمجموعة من النتائج ينبغي الاعتراف بها نذكر منها:-

اولاً : إن الأزمة المالية العالمية والتى تحولت بفعل آثارها إلى أزمة إقتصادية أصبحت حقيقة واقعة ، ويجب التعامل معها بحذر ، والبحث عن كل الوسائل والطرق المعينة على مواجهة آثارها.

ثانياً: إن الأزمة المالية قد أثرت تأثيرا كبيراً على سياسة الحكومة في مواجهة البطالة ، وذلك بتسريح العديد من الشركات والبنوك والمنتجعات السياحية لكثيرٍ من العمالة لديها.

ثالثاً:- كان للأزمة تأثيراً ملحوظاً على مصادر الدولة الرئيسة من العملة الأجنبية، لذا وجب البحث بجدية عن مصادر بديلة.

رابعاً :- إن الأزمة المالية الحالية أثبتت هشاشة القواعد الرقابية على البنوك ، وعدم التزامها الجاد بمعايير لجنة بازل الثانية. إذ أكد صندوق النقد الدولى على أن عدم إلتزام الدول بتطبيق معايير لجنة بازل الثانية بشكل كامل كانت من ضمن الأسباب الرئيسة للأزمة الحالية.

خامساً :- لا أحد يستطيع أن يغفل أو يتغافل مدى التأثير الذى تحدثة الأزمة المالية على كافة القطاعات الإقتصادية داخل الدولة ، وهو ما إنعكس في

تصريحات المسئولين بخصوص الأزمة وأثر ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتى كانت قد شهدت إرتفاعاً في السنوات القليلة الماضية.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره من نتائج فقد توصنا إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:-

اولاً :- ضرورة قيام البنك المركزي المصرى بإجراء لخفض سعر الفائدة على الودائع وذلك بهدف تشجيع المستثمرين وكذا المواطنين على ضخ أموالهم في مشروعات داخل الاقتصاد.

ثانياً :- ضرورة الإعلان بوضوح وشفافية عن التأثيرات الحقيقية للأزمة وأبعادها حتى يكون العلاج جيداً ويؤتي ثماره.

ثالثاً: لابد من الإسراع في ضخ المزيد من الأموال من قبل الحكومة ، وكذا المستثمرين خاصة في مشروعات البنية التحتية ، وتشغيل مزيد من العمالة.

رابعاً :- نوصي كذلك بضرورة إعلان الحكومة عن خطة واضحة لضمان وحماية أموال المودعين ، وذلك حتى لا يفقد العملاء ثقتهم في قطاع البنوك الذى يشكل العمود الفقرى لعمليات التمويل داخل البلاد.

خامساً :- إعداد إستراتيجية جادة واضحة المعالم لكيفية التعامل مع آثار الازمة بدلاً من التصريحات دون جدوي.

سادساً :- إنشاء صندوق يحتفظ فيه بنسبة معينة من الأموال يطلق عليه مثلا (صندوق طوارئ) لمواجهة آثار أى أزمة قد تحدث في المستقبل. وذلك على غرار ما حدث وما فعلته دول جنوب وجنوب شرق آسيا عقب الأزمة المالية الأسيوية في نهاية التسعينات من القرن المنصرم.

تم بحمد الله.